

بالإذن للهيئة الإدارية التي حلت محل المجلس البلدى
لمدينة القاهرة فى منح الترام استغلال بعض خطوط
الأتوبيس لمدينة القاهرة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ .

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ بنقل الإشراف على المجالس البلدية
والقروية الى وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية .

أصدر القانون الآتى

مادة ١ - يؤذن للهيئة الإدارية التي حلت محل مجلس بلدى مدينة
القاهرة فى منح السيد عبد اللطيف أبورجيلة الترام استغلال خطوط
الأتوبيس الميمنة بالقائمة الملحقه بهذا القانون ووفقا للشروط الواردة بها .

مادة ٢ - على وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مدير ديوان الرئاسة فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤)

وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس مجلس الوزراء

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البندادى جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ.ج.)

قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤

بتنظيم نقل الخوم

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .
وعلى لائحة السلخانات الصادرة فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ .
وعلى لائحة السلخانات وخدمات الجزارة بالاسكندرية الصادرة
فى ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .
وبناء على عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز نقل الخوم أو الكرشة أو الفضلات الى محلات
الجزارة أو المحلات العامة الا فى عربات أو سيارات مخصوصة لهذا الغرض
ومحكمة الفلق ومبطنه من الداخل بالصاج المجلفن أو بالصاج المطلى بالقصدير
الجيد المعروف بالصفيح الفرنساوى .

ولا يجوز لسائقى العربات أو السيارات أو الأشخاص المرافقين لها
الجلوس بين الخوم أو الكرشة أو الفضلات .

مادة ٢ - يسرى حكم هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية
والبلاد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣ - يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة
تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة
جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنهما أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى جميع
الأحوال يحكم بمصادرة الخوم أو الكرشة أو الفضلات موضوع الجريمة .
وتقوم الإدارة الصحية المختصة بضبط الخوم أو الكرشة أو الفضلات
موضوع الجريمة ولها إعدامها إذا كان تلوثها يقضى هذا الإجراء .

مادة ٤ - تلتقى المادة ١٧ من لائحة السلخانات الصادرة فى ٢٣ من
نوفمبر سنة ١٨٩٣ والمادة ١٨ من لائحة السلخانات ومحلات الجزارة
بالاسكندرية الصادرة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

مادة ٥ - على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والعدل
والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
فى الجريدة الرسمية .

مدير ديوان الرئاسة فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ.ج.)

وزير الصحة العمومية

نور الدين طراف

وزير الشؤون البلدية والقروية

زكريا محي الدين بكباشى (أ.ج.) عبد اللطيف محمود البندادى (قائد جناح)

وزير العدل

أحمد جسنى

وزير الداخلية

قائمة الشروط

الخاصة بالتزام استغلال المجموعتين الأولى والسادسة
من خطوط الأوتوبيس بمدينة القاهرة

مادة ١ - يمنح التزام استغلال خطوط المجموعتين الأولى والسادسة من خطوط أوتوبيس مدينة القاهرة المدينة بالملاحق رقم (١) المرافق لهذه القائمة - طبقاً للشروط الآتي بيانها على مسئولية الملتزم وحده ولا يتضمن منح هذا الالتزام تحويل الملتزم حقاً ممتازاً أو احتكار نقل الركاب فللمجلس البلدى أن يرخّص في نقل الركاب بأية وسيلة من وسائل النقل المشترك كالتزام أو التوليبس أو غيره .

كما أن له أن يسير لحسابه أو يرخّص لغير الملتزم في تسير خطوط أوتوبيس أخرى بشرط أن لا يكون من بين تلك الخطوط ما يكون خط سيره ونقط بدايته ونهايته هي ذات خط سير ونقطتي بداية ونهاية أحد الخطوط موضوع الالتزام أو أن يشترك معه في أكثر من نصف خط سيره .

مدة الالتزام

مادة ٢ - مدة الالتزام ثلاثة عشر عاماً تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٥ وتنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ وعلى الملتزم أن يقدم السيارات التي ستعمل في تنفيذ الالتزام لفحصها قبل البدء في استعمالها .

مادة ٣ - موعد استكمال عدد السيارات والبدء في استغلال الخطوط : على الملتزم أن يستكمل تدريجياً عدد السيارات الواجب استخدامه على خطوط المجموعتين المحدد في الملاحق رقم ٢ المرافق لهذه القائمة بحيث يتم استكمال السيارات الواجب استخدامها في المجموعة السادسة في موعد لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٥ والسيارات الواجب استخدامها في المجموعة الأولى في موعد لا يتجاوز ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ .

ويبدأ الملتزم في استغلال خطوط كل من المجموعتين تبعاً بمجرد توافر عدد السيارات اللازم لكل خط وذلك فيما عدا الخطوط ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ التي لا يبدأ الملتزم في استغلالها إلا في أول يناير سنة ١٩٥٥ وعلى الملتزم أن يسير جميع خطوط المجموعة السادسة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٥ وجميع خطوط المجموعة الأولى ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٥ .

مادة ٤ - الإتاوة : يتعهد الملتزم أن يؤدي للمجلس البلدى إتاوة سنوية قدرها ٣٠ ٪ من صافي أرباحه السنوية الزائدة عن ٥ ٪ من رأس المال الموظف والمرخص به من مانح الالتزام ولا يلتزم بأداء أية إتاوة إذا لم تتجاوز أرباحه الصافية السنوية نسبة الخمسة في المائة المذكورة .

التنازل عن الالتزام

مادة ٥ - للملتزم خلال من تاريخ منحه هذا الالتزام أن يكون شركة بالشروط التي يوافق عليها المجلس البلدى تحمل عمله في الالتزام وفيما عدا ما نص عليه فيما تقدم لا يجوز للملتزم أن يتنازل لغيره عن التزام تسير كل أو بعض الخطوط الراسية عليه أو أن يحل فيه محله في بعض أو كل حقوقه الناشئة من الالتزام بدون موافقة سابقة من المجلس البلدى . ويرتب على أية مخالفة لأحكام هذه المادة جواز سحب الالتزام بقرار من المجلس البلدى .

التأمين

مادة ٦ - يحفظ التأمين المودع من الملتزم وقدره ٥٠٠ خمسون جنيهاً عن كل سيارة لدى البلدية إلى نهاية مدة الالتزام ضماناً لقيامه بتنفيذ تعهداته والتزاماته .

وإذا كان التأمين كتاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة فيجب على الراسي عليه العطاء خلال الخمسة عشر يوماً التالية لمنحه الالتزام أن يستبدل بما يوازي أربعة أضعاف قيمة الكتاب المذكور كتاب أو كتب ضمان أخرى عن مدة الالتزام بأكملها بالشروط التي تقدرها البلدية بعد الرجوع إلى وزارة المالية وبالخمس الباقي نقوداً أو سندات مالية محولة باسم البلدية

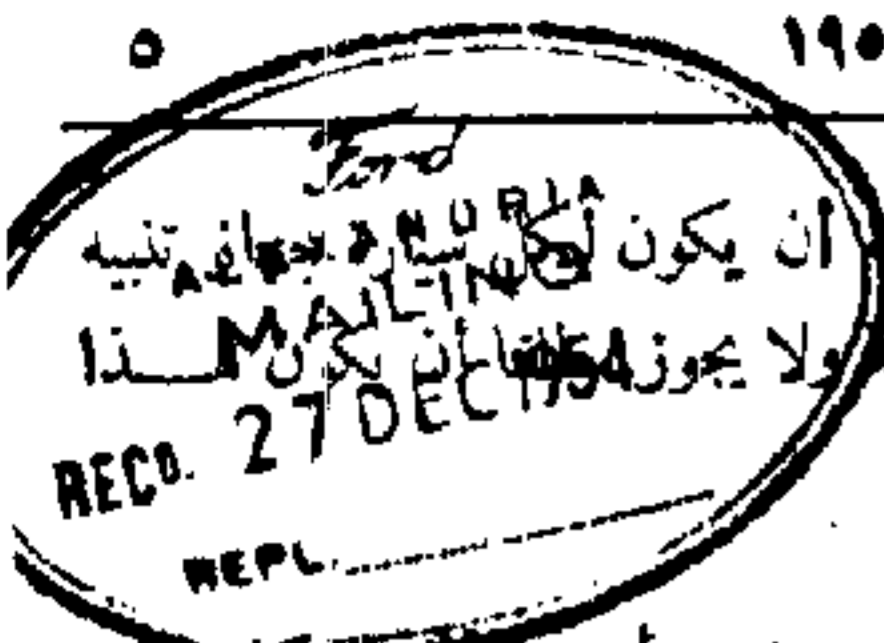
وللبلدية في أى وقت أن تخضع من هذا التأمين أية مبالغ تستحق على الملتزم لا يقوم بدفعها فوراً وتحققاً لهذا الغرض يحق لها أن تطلب من البنك الضامن أن يدفع لها فوراً جميع المبالغ الحاصل بشأنها الضمان بغير أن يطلب إليها أن تثبت للبنك أن المبالغ جميعها أو جزءاً منها أصبح مستحق الدفع .

كما أنه يحق للبلدية أن تبني السندات أو تأسر ببيعها طبقاً لأحكام الترخيص ببيعها الصادر من الملتزم وذلك بدون أى إخطار أو إجراءات أخرى وبدون أن تكون مسؤولة عن أية خسارة قد تلحق بالملتزم نتيجة لذلك .

وعلى الملتزم بمجرد استلامه إخطاراً كتابياً موصى عليه من البلدية أن يعيد دفع المبالغ المخصوصة من التأمين وأن يبقيه كاملاً غير مقوص .

وإذا رفض الملتزم أو عجز عن دفع المبالغ المذكورة جاز للمجلس البلدى أن يقرر سحب الالتزام ولا تدفع نوائده عن أى تأمين على أن يلتزم أن يفصل الكوبونات من السندات المساية وأن يسحب تلك الكوبونات عند استحقاقها .

مادة ٧ - السيارات - ومدة خدمتها : على الملتزم أن يستخدم في كل خط من مجموعتي الخطوط عدداً من السيارات لا يقل عن العدد المحدد بالملاحق رقم (٢) المرافق لهذه القائمة .



مادة ١٧ - جهاز التنبية : يجب أن يكون لكل سيارة جهاز تنبيه أو أكثر من طراز توافق عليه البلدية ولا يجوز أن يكون هذا الجهاز (كلاسون) .

مادة ١٨ - المصابيح والإضاءة : يجب أن تشمل كل سيارة مصباحين أماميين وآخرين خلفيين تضاء جميعها بالكهرباء وأن يكون زجاج المصباحين الخلفيين أحمرًا على أن يضاء أحدهما إضاءة مستمرة ويضاء الآخر عند الوقوف بمجرد الضغط على الفرملة .

ويجب أن تضاء السيارة من الداخل ابتداء من الفسق بكيفية تراها البلدية كافية .

مادة ١٩ - الرافرف : يجب أن تكون لكل سيارة رافرف تغطي عجلاتها بحاله تسمح بوقاية المارة وأن يكون لها حاجزان للوقاية يوضع كل منهما في أحد جانبيها بين العجلتين الخلفيتين والأمامية بحيث لا تزيد المسافة بينهما وبين الأرض عن خمسة عشر سنتيمتراً والسيارة محملة .

ويجب أن يكون لكل سيارة حاجزان للتصادم أحدهما في مقدمتها والآخر في مؤخرتها .

مادة ٢٠ - خزانات البنزين والسوائل القابلة للاشتعال : يجب أن تكون خزانات البنزين أو السوائل الأخرى القابلة للاشتعال مصنوعة صناعة جيدة من مادة مناسبة ذات متانة كافية وأن تكون بعيدة من الحرارة الناتجة من المحرك وبحيث لا تكون عرضة للأضرار - ويجب أن تكون موضوعة بطريقة يمتنع معها سيلان ما بها في حالة الطفح على مواد خشبية أو تجده في موضع يسهل فيه ممرعة التهايه ويجب وقاية فتحة تعبئتها بأية وسيلة تكفل منع التهايه عرضاً - كما يجب أن تكون هذه الخزانات بحيث لا يمكن الوصول إليها من داخل المكان المخصص للركاب .

مادة ٢١ - عجلات السيارات وأطاراتها : يجب أن تكون عجلات السيارة المركب عليها الشاسيه ذات إطار من المطاط بداخله إطار ينفخ بالهواء والمصمم للضغط الهوائي المنخفض .

ويجب على الملتزم أن يزود بعض أنواع السيارات بأطارات مزدوجة في مؤخرتها إذا قرر المجلس البلدى ذلك .

ولا يجوز استعمال عجلات ذات برانق خشبية .

مادة ٢٢ - هياكل السيارات : يجب أن يكون تصميم هياكل السيارات متمشياً مع أحدث تصميمات سيارات نقل الركاب وأن تكون السيارات مريحة وأن يتوافر فيها المكان الكافي لأقصى عدد للركاب ويكون طول هيكل السيارة من الخارج فيما بين أقصى طرفيها من ٨ متر إلى ١١ متراً تقريباً .

ويجب أن تكون جميع السيارات التي تستخدم في الالتزام جديدة عند البدء في استعمالها وأن تكون من النوع الثقيل .

وتتبنى خدمة السيارات التي تستخدم عند ابتداء تنفيذ الالتزام متى بلغت مدة استعمالها ثمانى سنوات على الأكثر بشرط أن تكون طوال هذه المدة مستوفية لشروط المواصفات المنصوص عليها في هذه القائمة .

مادة ٨ - وجوب استيفاء السيارات للمواصفات : يجب أن تتوافر في السيارات التي تستخدم في الالتزام المواصفات المنصوص عليها في هذه الشروط .

مادة ٩ - المحرك : يجب أن تكون محركات السيارات من ذات الأحتراق الداخلى .

ويجوز بموافقة البلدية استعمال أية محركات أخرى قد تخترع في المستقبل .

مادة ١٠ - قاعدة السيارة : يجب أن تكون قاعدة السيارة من النوع المخصص لسيارات الاتوبيس بحيث لا يتجاوز الارتفاع بين سطح الأرض ووسط المحركات الرئيسية عند محور السيارة ٧٥ سنتيمتراً تقريباً .

ويحسن أن يكون الشاسيه من النوع الذى فيه عجلة القيادة متقدمة على محور العجلات الأمامية .

مادة ١١ - اليايات : يجب أن تكون اليايات معلقة بحالة ملائمة وأن تكون ذات قوة ومرونة كافيتين ولا يسمح باستعمال اليايات المائلة أو العرضية .

مادة ١٢ - الأبعاد بين المحاور : يجب أن يكون ما بين المحاور من الأبعاد بنسبة تمنع بقدر الإمكان الاهتزازات والارتجاجات غير العادية .

مادة ١٣ - الفرامل : يجب أن يكون لكل سيارة فرملتان إحداهما بالقدم والأخرى باليد تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على أن تعمل فرملة القدم على العجلات الأربع وأن تكون فرملة اليد مكونة بجهاز ميكانيكى مستقل تماماً .

ويجب أن تكون كل من الفرملتين من القوة بحيث توقف السيارة على مسافة عشرة أمتار أثناء سيرها بسرعه أربعين كيلومتراً في الساعة .

مادة ١٤ - يد القيادة : يجب أن تكون يد القيادة من الجهة اليسرى من السيارة .

مادة ١٥ - لوحة الحركة : يجب أن تزود كل سيارة بلوحة حركة كاملة تشمل الآت كهربائية لقياس البنزين والسرعة وحفظ الزيت وحرارة المحرك .

مادة ١٦ - تصريف غازات المحرك : يجب أن يكون تصريف غازات المحرك بكيفية لا يحدث معها أذى ضرر للأفراد أو تلف لأرضية الشارع أو اثاره الفبار - وتحقيقاً لهذا الغرض يحق للبلدية أن تقرر اتخاذ أى تدبيرات لازمة .

ويجب أن يكون جهاز التصريف موضوفاً بكيفية تمنع التهايه الزيت أو البنزين وأن تلقى الزيوت والشحوم الخارجة من أجهزة السباوة بطريقة يمتنع معها تلويث الطريق خصوصاً عند الوقوف .

مادة ٢٥ - الأرضية وفرشها : يجب أن تغطى أرضية السيارات بأكلها بقطع من المطاط توضع بكيفية يسهل معها غسل السيارات ولا يجوز فرش الأرضية كلها أو بعضها بشبكة من الخشب .

مادة ٢٦ - الأدوات المصنوعة من الباغه : لا يجوز استعمال أدوات مصنوعة من الباغه أو من أية مادة قابلة للاشتعال بداخل السيارة أو خارجها ويستثنى من ذلك خلايا مجمعات الكهرباء .

مادة ٢٧ - أجهزة الاطفاء : يجب أن تزود كل سيارة بجهازين لاطفاء الحريق من طراز معتمد يكون أحدهما في متناول السائق والآخر داخل السيارة ويجب تعبئة هذين الجهازين في أوقات دورية وإبقاؤهما في حالة صالحة للاستعمال في أى وقت .

مادة ٢٨ - المرآة العاكسة : يجب أن تكون بكل سيارة مرآة عاكسة

مادة ٢٩ - وزن السيارة : يجب ألا يزيد وزن سيارة الأوتوبيس وهي محملة بكامل ركابها ومهيئة للخدمة عن عشرة أطنان ويجب أن يكون الثقل موزعا بحيث يكون ٢٥٪ إلى ٣٥٪ من الثقل الكلى واقعا على محور العجل الأمامى وبقاى الثقل واقعا على المحور الخلفى

مادة ٣٠ - عدم إحداث ضوضاء واهتزازات : يجب أن تركيب الأجهزة بكيفية تمنع عند استعمالها إحداث ضوضاء أو اهتزازات لا موجب لها . ويجب أن يراعى بكل دقة بهاء السيارة دائما على هذه الحالة

مادة ٣١ - وقاية الركاب من الحرارة : يجب اتخاذ جميع الوسائل الفعالة لاتقاء مضايقة الركاب بسبب الحرارة الناتجة من أى جزء من أجزاء السيارة وعلى الأخص من أنبوبة العادم .

مادة ٣٢ - نظافة السيارات : يجب أن تكون السيارات دائما نظيفة فى الداخل والخارج .

مادة ٣٣ - تقسيم السيارة إلى درجتين : تقسم السيارات إلى درجتين مع مراعاة ألا ينحصر للدرجة الأولى أكثر من ثلث عدد المقاعد .

ويجب وجود باب يفصل مكان السائق عن الأماكن التى خلفه كما يجب أن يفصل بين مقاعد الدرجتين فاصل بسيط بارتفاع مناسب وعلى المقدم أن ينفذ ما قد ترى البلدية لإدخاله من تعديل على أحكام هذه المادة أثناء مدة الالتزام

مادة ٣٤ - بيان عدد الركاب وعدم قبول أكثر من العدد المقرر : يجب على المقدم أن يبين فى مكان ضاظر داخل كل سيارة باللغتين العربية والفرنسية عدد الركاب المرخص بنقلهم فيها .

ولا يجوز قبول ركاب أكثر من العدد المقرر

ويجب أن يكون بكل سيارة قرصان رحويان أو لوحتان متحركتان توضعان فى مقدمتها يكتب على كل منها بأحرف هراء على أرضية بيضاء عبارة (كامل العدد)

ويجب الا يزيد الارتفاع الكلى فيما بين سطح الأرض وسقف السيارة من الخارج عند محورها عن ثلاثة أمتار تقريبا والأقل الارتفاع فيما بين أرضية السيارة من الداخل وسقفها عند المحور عن متر وخمسة ثمانين سنتيمترا

ويجب الا يزيد البروز الكائن خلف العجلات الخلفية من مركز محور العجل الخلفى عن ٣٠٪ من طول السيارة الكلى .

ويجب الاتقل المسافات فيما بين منتصف المحور ومركز العجل عن ٣٤,٥٪ من عرض السيارة لكلى .

ويجب أن يكون فى وسط كل سيارة ممشى بمرض لا يقل عن ٤ سنتيمترا

ويجب أن تكون المقاعد متجهة الى مقدمة السيارة الا اذا حال بروز العجلات دون ذلك - وفى هذه الحالة يجوز وضع مقاعد جانبية فوق تلك العجلات فقط .

ويجب فى جميع الأحوال أن يكون الحد الأدنى لعرض المقعد أربعين سنتيمترا وأن يتراوح المكان المخصص لكل راكب بين أربعين وخمسة وأربعين سنتيمترا من طول المقعد .

ويجب أن يكون الفراغ بين أى مقعدين متتاليين ثلاثين سنتيمترا على الأقل محتسبة من حافة المقعد الى المقعد الواقع أمامه .

ويجب أن تكون المساند الخلفية للمقاعد مملوءة ومائلة الى الخلف بدرجة مريحة .

ويجب أن تكون المقاعد ومساندتها مغطاة بالجلد الحور أو ما يعادله جودة .

ويجب أن يكون بناء هيكل السيارة مستويا لشرط الأمن والمتانة وراحة الركاب وأن تكون جميع السيارات فى كل مجموعة من لون واحد تحده ببلدية القاهرة وأن توضع علامة مميزة لكل خط فى كل مجموعة بخلاف اللون

مادة ٣٣ - كونه السيارات مغطاة وبها فتحات وأجهزة للتهوية :

يجب أن تكون جميع السيارات المستخدمة على جميع الخطوط مغطاة وأن تكون فتحاتها بحيث تكفل التهوية التامة فى الصيف والوقاية من البرد فى الشتاء وأن تكون مزودة بزجاج وستائر كما يجب أن تكون السيارة مزودة بأجهزة للتهوية بدرجة كافية .

مادة ٣٤ - الأبواب والسلام : يجب أن تكون كل سيارة مزودة بمغذنين من الجهة اليمنى لدخول الركاب وخروجهم أحدهما فى المقدمة والآخر فى المؤخرة وأن يكون كل منهما مزودا بمقبضين ويجب أن يكون للسيارة سلام سهلة ومريحة ومستطيلة وغير بارزة من جانب السيارة ويجوز أن تكون هذه السلام متحركة بواسطة فعالة تكون إدارتها فى متناول السائق .

ويجب على السائق قفل الأبواب ورفع السلام قبل سير السيارة .



الوقائع المصرية - العدد ١٠٠ مكر "غير اعتيادي" في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

(٤) توافر جميع الشروط الاسمي التي يجب توافرها طبقا للاحكام هذه الشروط واحكام القوانين واللوائح المتعلقة بالسيارات الوزارية المحمول بها في هذا الشأن والتي يعمل بها في المستقبل .

ولا يجوز استخدام أية سيارة لا توافق عليها هذه اللجنة على خطوط الأوتوبس في موضوع الالتزام .

مادة ٤١ - رخصة التسيير: لا يجوز تشغيل السيارات التي توافق عليها اللجنة المذكورة إلا بعد الحصول على رخصة من المحافظة بتسيير كل منها وفقا للأحكام والسيارات وعلى الملتزم أن يقوم بدفع الرسوم المستحقة على الترخيص وعن تجديده وفقا لأحكام القوانين الخاصة برسوم السيارات .

ويجب تقديم هذه الرخص بمجرد طلبها إلى رجال البوليس أو إلى الموظفين المنوط بهم المراقبة الفنية .

مادة ٤٢ - ما يتبع عند تجديد الرخصة: على الملتزم أن يقوم سنويا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد رخصة تسيير كل سيارة قبل انتهاء مدة رخصتها بشهر أيام .

وتتبع عند التجديد نفس الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٠ من حيث وجوب قيام اللجنة سالف الذكر بفحص كل سيارة وموافقتها على تشغيلها .

مادة ٤٣ - الرقم المسلسل على أجزاء السيارة المهمة: كل سيارة يصرح بتشغيلها تعطى رقم مسلسل خاص يوضع بمعرفة المحافظة على الأجزاء المهمة من كل من القاعدة (الشاسيه) والصندوق والمحرك .

العمال والمستخدمون

مادة ٤٤ - السائق والمحصل: يكون لكل سيارة سائق ومحصل .

مادة ٤٥ - السائق: يشترط في السائق الذي يستخدمه الملتزم أن يكون حاصلًا على رخصة قيادة عمومية تبيح له قيادة سيارات الأوتوبس .

مادة ٤٦ - واجبات السائق: السائق مسئول عن سير السيارة وعن مراعاة المواعيد وعليه أن يقف في جميع المواقف كما يجب عليه أن يقف بناء على أمر البوليس أو أمر مندوبي البلدية المنوطة بهم المراقبة وعليه أن ينبه الجمهور عند اقتراب السيارة بواسطة جهاز التنبيه وعليه ألا يفصل هذا الجهاز إلا عند الحاجة مع مراعاة تعديلات البوليس في هذا الشأن وعليه أن يكون دائم الالتفات لحالة الطرق والمرور وأن ينفذ أو يبطئ كلما اقتضت الظروف ذلك .

ومحظور على السائق أن يتكلم أو يضحك أو يشغل نفسه بأي أمر آخر أثناء سير السيارة .

مادة ٣٥ - الإعلانات في السيارات والمواقف والمظلات والأكشاك والمحطات: لا يجوز وضع إعلانات بداخل السيارات وفي المواقف أو المظلات أو الأكشاك أو المحطات إلا بعد الحصول على ترخيص كتابي من بلدية القاهرة وأداء الرسوم المستحقة

مادة ٣٦ - الرقم المسلسل للسيارة: يجب أن يكون لكل سيارة رقم مسلسل يكتب على مقدمتها ومؤخرتها وجانبيها وبداخلها

مادة ٣٧ - اللوحتان الخاصتان برقم السيارة: يجب أن توضع على كل سيارة لوحتان مستطيلتان يكتب عليهما باللون الأحمر على أرضية بيضاء الرقم المسلسل المذكور في الرخصة الخاصة بها . كلمة (أتوبس) وتوضع لإحدى اللوحتين في مقدمة السيارة والأخرى في مؤخرتها في المكان الذي تحدده الجهة المختصة بحيث تكونان ظاهرين دائماً ويجب أن تكون الأرقام الثابتة على اللوحتين بارزة وأن يكون كل منها بحجم ١٠ × ٦ سم

ويجب أن تكون اللوحتان رقت السير نظيفتين دائماً وبحالة تسهل معها قراءة ما تضمنته من بيانات كما يجب إضاءة لوحة المؤخرة بنور قوي أثناء سير السيارة في الفترة بين غروب الشمس وشرورها بحيث يمكن قراءة بيانات اللوحة على بعد ثلاثين متراً على الأقل .

مادة ٣٨ - بيان خط السير ورقم الخط: يجب أن يوضع على جانبي كل سيارة بيان بالنقط الرئيسية لخط سيرها وأن يوضع على مقدمتها ومؤخرتها لوحات من الزجاج تضاء بعد غروب الشمس ، يبين عليها بحرف حمراء رقم الخط ونهاية الشوط - ويجب أن تكون هذه البيانات والأحرف والأرقام مكتوبة باللغتين العربية والفرنسية وبشكل واضح تماماً .

مادة ٣٩ - السيارات من طابق واحد: يجب أن تكون السيارات من طابق واحد على أنه يجوز بعد الحصول على وافقة البلدية استعمال سيارات ذات طابقين في الخطوط الرئيسية .

مادة ٤٠ - فحص السيارات واللجنة التي تقوم بذلك: كل سيارة يطلب الملتزم التصريح له بتشغيلها تنفيذًا للالتزام يجب تقديمها في الزمان والمكان اللذين يحددان له - لكن تتولى فحصها لجنة مشكلة من السادة مفتشي الشركات ووكيل التفيتش الميكانيكي للجراجات ومدبر أعمال الجراجات ومدبر أعمال النقل المشترك أو من ينوب عنه (بتفتيش الشركات الفنى) بالاشتراك مع المفتش الفنى لإدارة المرور بمحافظه القاهرة .

ويتناول فحص اللجنة التحقق مما يأتى :

(١) مطابقة السيارة للطراز والمواصفات التي منح الالتزام على أساسها .

(٢) متانة السيارة بالنسبة للخدمة المخصصة لها وفقاً لأحكام هذه الشروط .

(٣) متانة أجهزة الأمن وكفائتها .

مادة ٥٠ - صرف التذاكر وإعطاء الإشارات للسائق : يقوم المحصل بصرف التذاكر وباستلام ثمنها - ويجب أن تكون معه دائماً نقود صغيرة وعلى الملتزم أن يزوده بالقدر الكافي منها وأن يراعى توفر هذه النقود لدى نظار المحطات على أن المحصل ليس ملزماً باستبدال أوراق النقد التي تزيد قيمتها عن ٢٥ قرشاً .

ويقوم المحصل بإصدار الأوامر إلى السائق بتسيير السيارة أو وقفها بالكيفية المنفق عليها (جرس أو صفير... الخ...) وهو مسئول عن نظافة السيارة .

مادة ٥١ - المفتشون : يقوم مفتشون بالإشراف على أعمال السائقين والمحصلين ونظار المحطات في نهايات الخطوط ويشترط فيهم الإلمام بالقراءة والكتابة وعليهم أن يقدموا شهادة تحقيق شخصية دالة على عدم وجود سوابق لهم أسوة بالمحصلين .

مادة ٥٢ - أردية السائق والمحصل والمفتش والناظر : يجب على السائقين والمحصلين والمفتشين ونظار المحطات الذين يعملون على جميع الخطوط أن يرتدوا أثناء تأدية أعمالهم أردية متففة في الشكل واللون توضع على الجهة اليسرى منها علامة تحمل رقماً مسلسلاً على أن يكون لكل فئة منهم ملابس من لون واحد .

وتكون هذه الأردية في الصيف من التيل وفي الشتاء من الصوف وذلك طبقاً للنموذج الذي توافق عليه البلدية .

وعلى الملتزم أن يعطى مجاناً وبالتوالي كل سنتين للسائقين والمحصلين والمفتشين ونظار المحطات .

(١) رداء شتوياً وممطف من الصوف .

(٢) رداً صيفياً .

ويجب أن يكون زيهم دائماً في حالة نظيفة ومقبولة .

وفي حالة وقوع مخالفة لأحكام هذه المادة يجوز لرجال البوليس ولوظفي البلدية المنوط بهم المراقبة أن يمتنعوا تسيير السيارة .

مادة ٥٣ - واجب الملتزم فيما يتعلق بأداء السائق والمحصل والمفتش لواجباتهم : يجب على الملتزم أن يتخذ كل ما من شأنه أن يؤدي السائقون والمحصلون والمفتشون ونظار المحطات واجباتهم بما يوفر للمجهور راحته أثناء ركوب السيارات والتزول منها وأثناء وجودهم داخلها

مادة ٥٤ - المستخدمون والعمال : يجب على الملتزم أن يستخدم حداً كافياً من المستخدمين والعمال بحيث لا يحدث مطلقاً أي خلل في انتظام واستمرار العمل أو أي جزء منه ويجب أن يكونوا جميعاً مصريين على أنه يجوز الاستعانة بذوي الخبرة الفنية من الأجانب في حدود النسب المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ من حيث العدد والأجور والمرتببات

مادة ٤٧ - المحصل : يجب أن تتوفر في المحصل جميع المؤهلات البدنية والنفسية والأخلاقية الواجب توافرها في السائق وأن يكون ملماً بالقراءة والكتابة .

ويمتاز المحصل فحماً طيباً أمام طيب يتدبه البوليس للثبث من سلامة بنيته وخلوه من جميع العيوب البدنية والنفسية المشار إليها في المادة ٤٥ ويجب عليه تقديم نفس الأوراق المطلوبة من السائق .

مادة ٤٨ - واجبات المحصل : على المحصل أن يعامل الركاب بالحسنى وأن يراقب حسن النظام داخل السيارة وأن ينفذ التدابير التي تقرها السلطات المختصة وعليه أن يراعى :

(١) عدم السماح لأحد بالصعود إلى السيارة في المواقف إلا بعد نزول من يرب في ذلك .

(٢) عدم السماح بركوب أشخاص يزيدون عن العدد المخصص به .

(٣) عدم السماح للركاب بإشغال أماكن الجلوس بمقائب أو بضائع أو غيرها .

(٤) عدم السماح للكلاب بالصعود إلى السيارة .

(٥) ألا يقع للركاب ما يضايقهم .

(٦) عدم السماح بركوب الأشخاص الذين يمدثون غوغاء والسكارى والمصابين بأمراض متفجرة ومن يكونون في حالة قذرة ظاهرة .

(٧) عدم السماح بدخول سوائل قابضة للالتهاب أو بالونات متفوخة بالفاز .

مادة ٤٩ - واجب المحصل عند السير : يجب على المحصل ألا يعطى الإشارة بتسيير السيارة إلا بعد أن يتحقق من أن جميع الركاب آمنين من الخطر وعليه ملاحظة مراعاة الركاب لأحكام اللوائح المعلقة داخل السيارة وأن السلام المتحركة بالسيارة أن وجدت في وضع لا يتمكن معه الركاب من الصعود إليها أو النزول منها أثناء سيرها وأن عدد الركاب لا يتجاوز العدد المقرر وأن الأجراس والمصابيح واللوحات موضوعة في أماكنها الواجب وضعها فيها .

27 DEC 1954
REPL

ويسقط التزام المستقل الجديد باستخدام العمال القدامى وفقاً للمادة ٦١ هذه المادة إذا رفضوا إعطاء الأقرار المتقدم.

مادة ٥٦ - العقوبات التأديبية : تنبع في شأن العقوبات التأديبية الأحكام العامة المنصوص عنها في قانون عقد العمل الفردي وللتزم أن يترج - في حدود هذه الأحكام العامة وضع نظام تأديبي يوافق عليه المجلس البلدى قبل اعتياده من مصلحة العمل .

مادة ٥٧ - الغرامات المقتطعة من المستخدمين والعمال : تودع الغرامات المقتطعة من المستخدمين والعمال في مصرف بالفائدة ويفتح لها حساب خاص ويتم التصرف فيها وفقاً لأحكام قانون عقد العمل الفردي

مادة ٥٨ - المنازعات : يفصل في المنازعات التي تقوم بين الملتزم وبين المستخدمين والعمال على الوجه المبين في القوانين واللوائح الخاصة بالعمل .

مادة ٥٩ - تسيير جميع السيارات والسيارات الزائدة عن العدد المحدد : على الملتزم أن يسير فعلاً على خطوط المجموعتين جميع السيارات المحددة في الملحق (٢) المرافق لهذه القائمة فيما عدا الاحتياطي وذلك في ساعات الزحام - وأن يسير في تلك الساعات عدداً من تلك السيارات يكون كافياً لسد حاجة جمهور الركاب وتحدد بقرار من المجلس البلدى ساعات الزحام التي يجب أن تسيير جميع السيارات فيها في كل خط والحد الأدنى لعدد السيارات في غير ساعات الزحام وقررت تشغيلها .

وللمجلس البلدى أن يأذن للترم في تسيير سيارات سريعة جميع مقاعدها من الدرجة الأولى مع مراعاة وجوب توافر النسبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من مدد مقاعد الدرجة الأولى وعدد مقاعد الدرجة الثانية ويخضع الملتزم في تسيير هذه السيارات للتعريف المعتمدة المنصوص عليها في الملحق رقم (٣) المرافق لهذه الشروط .

وإذا قام الملتزم بتسيير سيارات تزيد عن الحد الأدنى لعدد السيارات الواجب استخدامه والمحدد في الملحق رقم (٢) المرافق لهذه القائمة وعلى ما قد يقرره المجلس البلدى من زيادة في هذا العدد تطبيقاً للمادة ٦١ من هذه القائمة فلا تخضع هذه السيارات لزيادة نسبة مقاعد الدرجة الأولى وتحدد التعريف التي يعمل بها على السيارات المذكورة بمقتضى قرار يصدر من المجلس البلدى بعد الوقوف على وجهة نظر الملتزم ويجوز أن تزيد هذه التعريف من الحد الأقصى للتعريف المعتمدة المنصوص عليها في المادة ٧٧ وفي الملحق رقم (٣) .

وينظر المجلس البلدى في الطلبات التي يقدمها الملتزم لتعديل عدد السيارات العاملة على كل خط في ضوء الاعتبارات المتعلقة بالصالح العام ويحسن أداء المرفق وانتظامه والفرار الذي يصدر من المجلس البلدى في هذا الشأن باجابة الطلب أو رفضه يكون نهائياً .

مادة ٥٥ - استخدام من سبق اشتغالهم لدى المستقلين السابقين : على الملتزم أن يستخدم العمال الذين يعملون في خدمة المجموعتين الأولى والسادسة من الخطوط في تاريخ منحه الالتزام متى توفرت فيهم شروط الصلاحية للعمل التي تتضمنها لائحة توضع بموافقة البلدية أو في حدود قانون عقد العمل الفردي .

وعلى الملتزم أن يستخدم جميع المستخدمين الذين يعملون في خدمة تلك الخطوط في تاريخ منحه الالتزام فيما عدا رؤساء الإدارات وكبار الموظفين الذين يجوز له طلب إنهاء عقود استخدامهم وعلى الملتزم اتباع إحدى الوسائل الثلاث الآتية ضمناً لأصرف ما يستحقه العمال والمستخدمون من مكافآت نهاية الخدمة .

(أولاً) ايداع مبلغ سائل في أحد البنوك - سنوياً - يمثل المكافآت ويخصص فقط لهذا الغرض ولا يجوز للترم أن يتصرف فيه في غير ما خصص له وعلى أن يرسل الملتزم بياناً وإيضاحاً عقب نهاية كل سنة من سنوات الالتزام إلى المجلس البلدى ويشترط أن يكون هذا البيان معتمداً من البنك .

(ثانياً) الاتفاق مع إحدى شركات التأمين أو إنشاء صندوق ادخار مستقل خاضع لإشراف وزارة المالية إدارة التأمينات - وذلك لتكون شركة التأمين أو صندوق الادخار مسئولاً عن الوفاء بالمكافأة .

(ثالثاً) تقديم كتاب اعتماد من أحد البنوك المعتمدة في مدة اسبوعين عند بداية كل سنة من سنوات الالتزام إلى المجلس البلدى وذلك ضمناً لجميع المكافآت المستحقة عن السنة المقدم فيها الكتاب المذكور والسنوات السابقة له ولا يعمل بكتاب الاعتماد إلا بعد موافقة المجلس البلدى .

ويعطى العمال الذين سيتحققون بالعمل مع الملتزم الجديد اقرارات تتضمن قبولهم عدم صرف المكافآت المستحقة لهم قبل المستقلين القدامى

فإذا اختار الملتزم الوسيلة الأولى أو الثالثة أودعت المكافآت البنك وتمتحن هذه المبالغ وفوائدها للعمال وتعتبر حقا خالصا لهم ولا يجوز للعامل سحبها الا عند انقضاء العلاقة بينه وبين رب العمل الجديد .

وإذا اختار الوسيلة الثانية تدفع المكافأة السابقة قسماً وحيداً في بوليصة التأمين على أساس قبضها عند انقضاء خدمته أو الوفاء حسبما يختار العامل أو تودع هذه المكافأة صندوق الادخار إذا اختار الملتزم ذلك بالنسبة للمكافأة المستقبلية مع حصول العامل على الفائدة التي تقرر لذلك .

ولا تصرف المكافأة الا للعامل أو لستفيدين بها . ولا يجوز للعامل التنازل عن هذه المكافأة ويجوز استخدام مكافأة ترك الخدمة عن المسدة المنتهية في ١٩٥٣/٦/٣٠ أو جزء منها في مشروع المساكن الشعبية وإذا اخل الملتزم الجديد بأى حكم من أحكام هذه المادة كان جزاء ذلك سحب الالتزام .

مادة ٦٤ - الوقوف والانتظار بالمواقف : يجب ألا تقف سيارات الأوتوبيس لصعود الركاب أو نزولهم إلا في المواقف المحددة لذلك - ولا يجوز أن تقف أكثر من الوقت اللازم للصعود والنزول .

مادة ٦٥ - المحطات والمواقف : تحدد البلدية بالاتفاق مع البوليس وبعد أخذ رأى الملتزم موقع المحطات عند بداية ونهاية كل خط وموقع الموقف . ويتبع ذلك أيضا في تعديل أو تغيير أو إلغاء المحطات والمواقف المذكورة سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة .

ويجب أن تقام هند كل موقف مظلة من المواسير والحديد المشغول لها حاجز من السلك وسقف من الاتريت طبقا للنموذج المعتمد من البلدية أما في بدايات ونهايات الخطوط فيجب إقامة استراحات من نفس طراز المحطات طبقا للنموذج المعتمد .

وعلى الملتزم صيانة هذه المنشآت ودهانها سنويا والمحافظة على نظافتها كما يجب عليه أن يبين العمال اللازمين للقيام بتنظيف الاستراحات والمواقف أولا بأول والقيام بتنظيف السيارات وتطهيرها في نهاية كل رحلة طبقا لتعليمات البلدية .

وتقوم البلدية بصيانة أرضية المواقف وتجديدها وعلى الملتزم أن يدفع لها نفقات هذه المسافة والتجديد .

مادة ٦٦ - المواعيد يحدد الملتزم بالاتفاق مع البلدية مواعيد تسيير السيارات على كل خط في مبدأ كل من فصلي الصيف والشتاء - وعليه أن يراعى هذه المواعيد بدقة .

وللبلدية أن تعدل في هذه المواعيد وأن تطلب زيادة عدد مرات قيام السيارات برحلات كاملة على كل أو بعض الخطوط - أو برحلات على جزء أو أجزاء من خط أو من عدة خطوط ينتهي كل منها في محطة متوسطة تحدها البلدية بشرط ألا يترتب على الزيادة المذكورة زيادة في عدد السيارات المخصصة لكل خط بنسبة تزيد على ٢٥٪ منها .

وللبلدية أن تخفض عدد الرحلات إذا طلب الملتزم ذلك وأثبت أن هناك مبررا لطلبه .

وعلى الملتزم أن يعلق في الاستراحات والمظلات وفي داخل السيارات بيانا بمواعيد تسيير السيارات :

مادة ٦٧ - خط السير وتعديله : يجب في تسيير السيارات التزام خط السير المحدد لكل خط من خطوط الأوتوبيس وللبلدية أن يعدل سير أي خط وأن يبدئه ويفرعه حسبما تقتضيه حاجة الجمهور أو اتساع العمران بالمدينة أو الصالح العام .

ويجب على الملتزم أن يعد نجلا تدون به الدورات ووقت قيام كل سيارة ونجلا آخر يدون به وقت وصول كل سيارة الى غايتها .

مادة ٦٠ - التأمين ضد الحوادث : لا يجوز للملتزم تسيير أي سيارة قبل أن يؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين المعتمدة من الحكومة بقيمة تضمن تعويض الركاب وغيرهم عن جميع الأخطار التي يتعرضون لها في أشخاص وأموالهم من السيارة أو بسببها وذلك بواقع ألفي جنيه على الأقل عن كل شخص من الأشخاص المرخص للسيارة بنقلهم .

وهذا التأمين لا يعفى الملتزم من أية مسئولية مباشرة أو غير مباشرة قبل الركاب أو غيرهم .

ويجوز للملتزم بموافقة وزارة المالية والشروط التي تقرها أن يأخذ على عاتقه القيام شخصيا بجزء من هذا التأمين وأن ينشئ لديه وصيدا لهذا الغرض يكون استغلاله والتصرف فيه خاضعا للشروط المذكورة .

مادة ٦١ - زيادة عدد السيارات : للجلس البلدي أن يقرر زيادة عدد السيارات على كل خط بنسبة لا تزيد على الخمس إذا اقتضت الحالة ذلك ويجب على الملتزم تنفيذ ذلك خلال الستة شهور التالية لإخطاره بقرار المجلس الصادر في هذا الشأن وللجلس البلدي أن يكرر تقرير الزيادة بعد فوات سنتين على الأقل من تاريخ تقرير الزيادة السابقة .

وإذا تبين أن عدد السيارات الواجب استخدامه في مجموعتي الخطوط والمحدد طبقا لهذه القائمة والملحق رقم (٢) المرافق لها يزيد عن حاجة تلك الخطوط فللمجلس البلدي أن يقرر تخفيض هذا العدد والإذن للملتزم في تخصيص القدر الزائد من السيارات عن العدد المحدد بعد تخفيضه

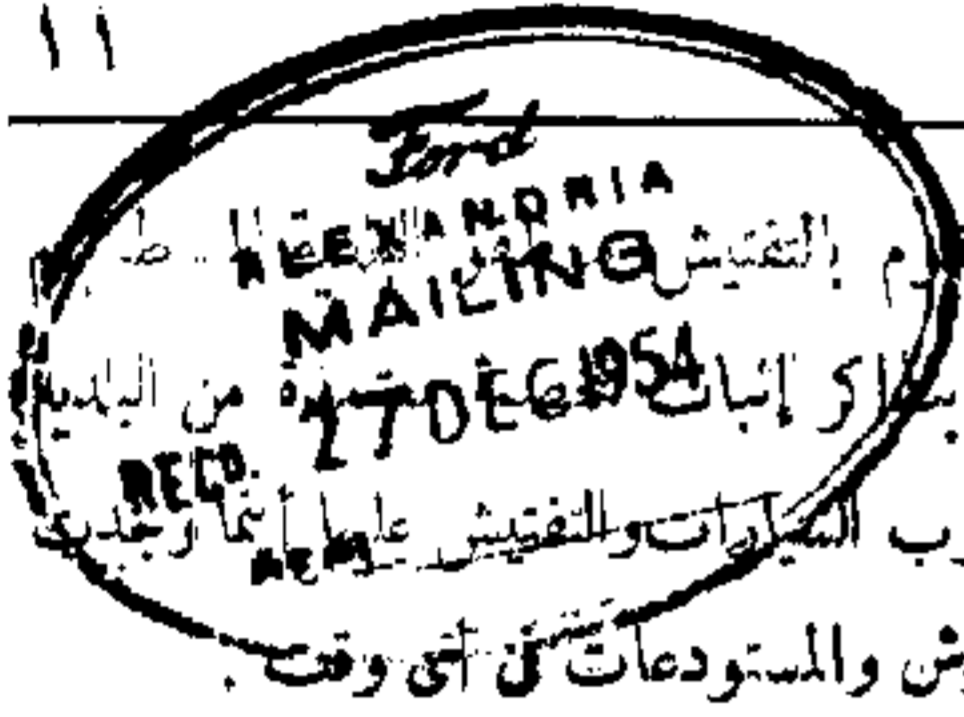
لركاب الدرجة الأولى - ويحدد المجلس البلدي في هذه الحالة التعريفات التي يعمل بها على السيارات المذكورة .

مادة ٦٢ - سرعة السيارات : ولا يجوز أن تزيد أقصى سرعة للسيارات عن السرعة التي تحددها لائحة السيارات كما لا يجوز أن تزيد السرعة عند تقاطع خطوط الترام والانحناءات عن سرعة سير رجل عادي .

ويجوز تعديل السرعة بناء على أوامر البوليس في الخطوط التي يرتك أن التعديل بالنسبة لما تقتضيه اعتبارات الأمن العام .

وإذا سارت سيارة خلف أخرى وجب ألا تقل المسافة بينهما من خمسة عشر مترا .

مادة ٦٣ - قواعد السير : يجب أن تلتزم سيارات الأوتوبيس باضطراد الجانب الأيمن للطريق ولا يجوز لسيارة أوتوبيس أن تسبق سيارة أوتوبيس أخرى أثناء سيرها - كما لا يجوز لها أن تسبق أية سيارة أخرى ما لم يكن على مسيرتها اتساع كاف .



مادة ٧٣ - التفيتش : يقوم بالتفتيش : مراقبة ويزود هؤلاء الموظفين بشمارك إنبات واختومة بخاتم الملتزم تبيح لهم ركوب السيارات والتفتيش عليها متى وجدوا ويكون لهم حق الدخول في الورش والمستودعات متى اقتضى وقت .

وعلى الملتزم أن يتحمل مصاريف انتقال هؤلاء الموظفين المنوط بهم المراقبة فعلية أن يدفع سنويا عن كل خط من الخطوط التي منح له التزام استغلالها خمسين جنيا لكي تشتري البلدية بجملة المبلغ المدفوع عن جميع الخطوط سيارة وموتوسيكلات لاستعمالها في مراقبة استغلال الالتزام وتنق منه على صيانتها وتزويدها بالوقود .

مادة ٧٤ - التحسين في السيارات : إذا وجدت وسائل مستخدمة من شأنها التحسين في نظام الإشارات في السيارات أو الإنارة أو السلام أو الأبواب أو الفرامل أو التهوية أو النظافة أو غير ذلك ، جاز للمجلس البلدي بعد الوقوف على وجهة نظر الملتزم أن يقرر ادخال هذه الوسائل في السيارات المستخدمة في الالتزام وعلى الملتزم أن يقوم بتنفيذ كل ما يطلب منه في هذا الشأن وكل سيارة لا يتم فيها تنفيذ ذلك لا يجوز للملتزم استخدامها بعد انتهاء المدة السارية لرخصة تسييرها .

مادة ٧٥ - عدم جواز التصرف في السيارات والمهمات : لا يجوز للملتزم أن يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يسندل أو يتصرف بأية طريقة كانت في كل أو بعض السيارات والمهمات الثابتة أو المتنقلة بدون ترخيص سابق من بلدية القاهرة .

وتتبدى البلدية رأيها في طلب الترخيص خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمه . وللجلاس البلدي في حالة مخالفة الملتزم لحكم هذه المادة أن يقرر سحب الالتزام .

مادة ٧٦ - أمن الركاب والجمهور وانتظام الخدمة : إذا حدث أثناء مدة الالتزام أن أصبح أمن الركاب أو الجمهور مهددا بسبب سوء حالة المهمات أو أن تعطل تسيير خطوط الأوتوبس تطبق كليا أو جزئيا فالبلدية في هذه الحالة أن تتخذ التدابير التي تراها كفضيلة لعلاج ذلك تورا وترسل إلى الملتزم انذارا بمقتضى كتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول تحدد له فيه موعدا للقيام بما يكفل سلامة الركاب والجمهور واستئناف العمل .

وينظر المجلس البلدي في الطلبات التي يقدمها الملتزم لتعديل خطوط السير في ضوء الاعتبارات المتعلقة بالصالح العام ويحسن أداء المرفق وانتظامه والقرار الذي يصدر من المجلس البلدي في هذا الشأن بإجابة الطلب أو رفضه يكون نهائيا .

ويجوز للبوليس بالاتفاق مع البلدية لأسباب متعلقة بالأمن أو بالنظام أن يقلل أو يمنع بصفة مؤقتة سير سيارات الأوتوبس في شارع أو أكثر . ولا يكون للملتزم في الحالات المتقدمة أن يطالب بأى تعويض بل يلتزم بالاستمرار في استغلال الخطوط طبقا لقرارات المجلس البلدي وتعليمات البوليس .

مادة ٦٨ - تعطيل تسيير الخطوط : وليس للملتزم أيضا أن يطالب بأى تعويض عما يحدث من اضطراب أو انقطاع في تسيير الخطوط بسبب اجراءات وقتية استلزمها النظام أو أعمال البوليس أو بسبب قيام البلدية أو الحكومة أو الأفراد أو الشركات المرخص لهم بذلك بإجراء أعمال في الطريق العام أو تحته أو لأى سبب آخر منشؤه حق الحكومة أو البلدية في استعمال الطريق العام .

مادة ٦٩ - صيانة السيارات : يجب على الملتزم أن يتولى صيانة السيارات على الوجه الأكمل وأن يقوم بجميع ما تتطلبه من وقت لآخر من إصلاحات وأن يحتفظ دائما بالمهمات اللازمة للصيانة والتجديد .

مادة ٧٠ - الفحص عند تعديل أو إصلاح السيارة : إذا أدخل على محرك السيارة أو قامتها تعديلات أو إصلاحات من شأنها التأثير في متانتها أو عدم إمكان تمييزها وجب تقديمها إلى الجهات المختصة لفحصها وإثبات التعديلات التي أدخلت عليها في الرخصة الخاصة بها مع أداء الرسوم التي قد تستحق عليها نتيجة لهذا التعديل .

مادة ٧١ - السيارات غير الصالحة : كل سيارة تقرر البلدية أنها أصبحت في حالة سيئة تستدعى تغييرها يجب على الملتزم أن يستبدلها من الخدمة فوراً وأن يستبدل بها سيارة جديدة .

مادة ٧٢ - المراقبة الفنية ودقة خدمة السيارات : تمكين لمراقبة الالتزام من الوجهة الفنية يجب على الملتزم أن يسك دقرا في كل مستودع (جراج) تدون فيه البيانات الخاصة باستخدام السيارات باللغة العربية - وتفحص لكل سيارة صفحة من الدقتر تبين فيها حالتها من حيث تاريخ البدء في تشغيلها وطراز آلاتها وماركتها ورقم محركها وقوته بالحصان ورقم قاعدتها (الشاسيه) وطراز بنائها (الكاروسيرى) واستهلاكها للوقود (بنزين وسولاروزيت وشحم) عن كل مائة كيلومتر وما أدته من عمل وما وقع لها من خراش وما أدخل عليها من إصلاحات وتعديلات وما أجرى من تجديد في أجزائها المختلفة - ويجب أن تكون هذه الدفاتر

ويعنى من دفع نصف الأجرة رجال بوليس الأقاليم ورجال البلديات مختلف أساحته وضباط المراقبة الجوية ومساعدوهم التابعون لمصلحة الطيران المدني بشرط أن يكونوا جميعاً مرتدين ملابسهم الرسمية وحاملين ما يثبت شخصيتهم .

ويعنى من دفع الأجرة الأطفال الذين لا يتجاوز طولهم ٧٥ سنتيمتراً بشرط أن يحملهم مرافقوهم ويعنى من دفع نصف الأجر الأطفال الذين لا يتجاوز طولهم متراً واحداً .

الإتاوة

مادة ٨١ - أداء الإتاوة : على الملتزم أن يؤدي للبلدية الإتاوة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذه القائمة خلال الشهر التالى للسنة المستحقة عنها على الأكثر .

ويلتزم الملتزم بدفع فائدة قدرها ٥ ٪ سنوياً عن كل مبلغ من الإتاوة يتأخر في دفعه - وتسرى الفائدة من تاريخ استحقاقها دون حاجة إلى انذار أو تنبيه أو إلى اتخاذ أى إجراء قضائى .

ويجب على الملتزم عند قيامه بأداء الإتاوة أن يقدم إلى البلدية مستخرجاً من دفاتره مبيناً فيه مجموع الإيرادات المحصلة أثناء السنة وصافى ربحه وحساب الإتاوة وعليه أن يقدم هذا المستخرج سنوياً سواء ان استحققت عليه إتاوة أو لم تستحق .

وإذا تأخر الملتزم عن أداء أى مبلغ من الإتاوة المستحقة خلال أسبوع من تاريخ إخطار البلدية له بذلك بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول جاز للجلس البلدى أن يقرر سحب الالتزام .

مادة ٨٢ - الإيراد الذى تحتسب الإتاوة على صافى ربح الملتزم منه : يدخل الإيراد الذى تحتسب الإتاوة على صافى ربح الملتزم منه (على الوجه المبين بالمادة الرابعة من هذه القائمة) جميع الإيرادات الناتجة من استغلال الالتزام وعلى الأخص الإيرادات المتحصلة من :

(١) نقل الركاب .

(٢) الإعلانات سواء ما كان منها بالسيارات أو بالمواقف أو على التذاكر أو غير ذلك كما يدخل فى حساب هذا الإيراد أجور السيارات التى قد يرخص للملتزم بتأجيرها طبقاً لحكم المادة ٧٥

مادة ٨٣ - الاحتياطى الخاص لتجديد السيارات : على الملتزم أن يستئجل سنوياً من الإيراد الكلى مبلغاً يخصص لإنشاء احتياطى خاص لتجديد السيارات .

وهذا الاستئجل الذى يجب إجراؤه قبل كل استئجل للاحتياطى العام لا يجوز أن يقل عن النسبة المحددة لاستهلاك السيارات المستعملة فى كل خط وهى النسبة المحددة للاستهلاك فى المادة ٧

التعريف - تحصيل الأجور والإعفاء منها

مادة ٧٧ - مراعاة التعريف : لا يجوز للملتزم أن يعمل بغير التعريف المعتمدة المحددة فى الملحق رقم (٣) المرافق لهذه القائمة أو المحددة بمقتضى القرار الذى يصدر من المجلس البلدى بالنسبة للسيارات الزائدة عن العدد المحدد ويقسم كل خط الى مراحل بقرار من المدير العام للبلدية تحدد فيه تعريف الأجور فى هذه المراحل فى حدود الحد الأقصى للتعريف المعتمدة على أساس خمسة مليات فى الدرجة الثانية وعشرة مليات فى الدرجة الأولى للرحلة التى طولها كيلو متران ونصف بحد أدنى قدره عشرة مليات للتذكرة فى الدرجة الثانية وعشرون ملياً للتذكرة فى الدرجة الأولى .

وعلى الملتزم أن يعلق فى الاستراحات والمظلات وبداخل السيارات بياناً لتعريف الخط الذى تسير عليه ومراحله .

مادة ٧٨ - إعادة النظر فى التعريف : للجلس البلدى أن يعيد النظر فى التعريف فى نهاية كل ثلاث سنوات من مدة الالتزام إذا طرأ ما يدعو الى ذلك .

مادة ٧٩ - تحصيل أجور النقل والاشتراكات : يحصل الأجور من جميع الركاب على قدم المساواة .

ويجوز صرف الاشتراكات الآتى بيانها على خط أو قسم وأكثر من خط ، كما يجوز صرف تلك الاشتراكات على أكثر من خط أو على أقسام فى عدة خطوط بالشروط الآتية :

(١) اشتراكات عادية بالتخفيض وقدره ١٥ ٪ من الأجور ذهاباً وإياباً مرة واحدة .

(٢) اشتراكات لموظفى الحكومة ومستخدميها بتخفيض قدره ٢٠ ٪ ويشترط لمنح اشتراكات الموظفين والمستخدمين تقديم شهادة معتمدة من مدير المصلحة التابع لها .

ولا يجوز إطلاقاً صرف اشتراكات مجانية من أى نوع كانت .

ويجب صرف اشتراكات للطلبة بتخفيض قدره ٤٠ ٪ على ألا يستعمل بعد الساعة التاسعة مساءً .

مادة ٨٠ - الإعفاء من الأجر : يعنى من دفع الأجرة رجال البوليس بالقاهرة المرتدون ملابسهم الرسمية وسعاة البريد والناظرين بالقاهرة المرتدون ملابسهم الرسمية إذا كانوا حاملين ما يثبت شخصيتهم وأنهم قائمون بأداء عملهم بشرط ألا يشغل هؤلاء جميعاً أكثر من محلين فى السيارة الواحدة ويكتفى بالنسبة إلى ضباط المباحث ورجال البوليس الملكى بتقديم ما يثبت شخصيتهم وأنهم قائمون بعملهم .

وكل ذلك مع عدم الإخلال بالقرارات الخاصة بالخدمة بالقوانين واللوائح وبقوانين البلدية في سحب الالتزامات التي يجب فيها ذلك .

ويحرم محضر من كل مخالفة بمعرفة أحد الموظفين المتولط بذلك وتولى توقيع الجزاءات المالية على الملتزم بمحكمة تشكل من

وذلك بعد سماع أقواله أو أقوال من ينوب عنه .
وتعرض قرارات هذه اللجنة على مدير عام البلدية لاعتمادها ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

ويعلن الملتزم بالمبالغ الواجب عليه دفعها بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

وإذا تأخر الملتزم عن دفع تلك المبالغ خلال الأسبوع التالي لإعلانه بذلك تخضع من التأمين .

وعلى الملتزم أن يعيد دفع المبالغ المحصومة من التأمين لكي يبقيه كاملاً غير منقوص خلال الأسبوع التالي لإخطاره بذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول والاجاز للجلس البلدية أن يقرر سحب الالتزام .

انقضاء الالتزام - واسترداده

مادة ٨٦ - أحكام انقضاء الالتزام باقضاء مدته : ينقضي الالتزام باقضاء مدته وتؤول الى المجلس البلدى دون أى مقابل أو تعويض جميع المنشآت الثابتة التي انشأها الملتزم بالطريق العام (كالخطوط والاستراحات والاكتاشك ... الخ) والمستخدمه خلال مدة الالتزام كما تؤول اليه أيضا دون أى مقابل أو تعويض جميع السيارات التي يجب على الملتزم تسليمها اليه فوراً صالحة للاستعمال وبجالة جيدة ويجب الا تزيد مدة خدمة السيارات المذكورة عند تسليمها للمجلس البلدى عن خمس سنوات ويستولى المجلس البلدى على تلك المنشآت والسيارات بالطريق الإدارى وبدون إتخاذ أى إجراءات أخرى .

وللمجلس البلدى خلال السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الالتزام أن يقرر الاستيلاء على إيرادات الالتزام لاستخدامها في إصلاح وتجديد السيارات وذلك اذا لم يعد الملتزم مدته للقيام بذلك على اكمل وجه .

ولا يجوز للمجلس البلدى اجراء ما تقدم بالهقرة السابقة إلا بعد إرسال كتاب موصى عليه للالتزم وعدم قيام هذا الملتزم بالبدء في التجديد أو الصيانة خلال أسبوعين من وقت إرسال هذا الكتاب اليه أو عدم إنجاز ذلك خلال المدة المعقولة التي تتسع للتجديد أو الصيانة . ولا يجوز أن تزيد هذه المدة عن ثلاثة شهور .

وعلى الملتزم عند انتهاء مدة الالتزام أن يدفع الى عماله ومستخدميه المبالغ المستحقة لهم بسبب الفصل من الخدمة .

ولا يستعمل الاحتياطي إلا فيما خصص له وينتهي التزام المستغل بتكوينه بالنسبة لكل سيارة بعد إتمام استهلاكها وإحلال سيارة جديدة محلها .

المراقبة المالية

مادة ٨٤ - المراقبة المالية ولغة المحررات : يجب على الملتزم أن يسك باللغة العربية حساباً مفصلاً لجميع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالالتزام وعليه أن يضع هذا الحساب في مكتبته تحت تصرف الموظفين المتولط بهم المراقبة - وعليه أن يقدم لهم هذا الحساب في أى وقت مع المستندات المؤيدة له وأن يقدم لهم ما يطلبونه من بيانات فنية وإدارية وحسابية وان يمكنهم من مراقبة أعماله ومراجعة حساباته ومن التحقق من صحة ما يقدمه من بيانات .

ويجب أن تكون جميع مكاتبات ومطبوعات الملتزم ومحرراته الخاصة بإدارة العمل باللغة العربية .

أحكام جزائية

مادة ٨٥ - جزاء الإخلال بالشروط : إذا أخل الملتزم أو أحد من يستخدمهم بشرط من الشروط المبينة بالمواد ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٧٩ كان جزاء الملتزم على هذا الإخلال ما يأتي :

(١) في حالة الإخلال بحكم المادة ٥٤ أو المادة ٥٥ الخاصتين باستخدام العمال والمستخدمين ، يلتزم بدفع جنيتين يومياً عن كل شخص يكون استخدامه موضوع المخالفة .

(٢) في حالة تشغيل سيارات أقل من العدد المقرر على أى خط - يلتزم بدفع خمسين جنيناً يومياً عن كل سيارة يتأخر عن تسيرها حتى تزول المخالفة مع عدم الإخلال بحق المجلس البلدى في سحب الالتزام .

(٣) في حالة وقوف أى سيارة أحد المواقف لمدة أكثر من الوقت اللازم لصعود الركاب ونزولهم يلتزم بدفع جنينه عن كل مرة تقع فيها هذه المخالفة .

(٤) في حالة الإخلال بالأحكام الخاصة بالترخيص وتخصيص الأجور والاشتراكات - يلتزم بدفع مبلغ خمسة جنينيات عن كل مخالفة وعن كل يوم تستمر فيه المخالفة الى أن تزول وفي حالة تكرار الإخلال بهذه الأحكام يجوز للمجلس البلدى أن يقرر سحب الالتزام .

وإذا خالف الملتزم أو أحد من يستخدمهم أى شرط آخر من شروط الالتزام أو اذا لم ينفذ الأوامر التي تصدر اليه من البلدية أو من البوليس في شأن تنفيذ هذه الشروط أو أحكام القوانين واللوائح يلزم الملتزم بدفع جنيتين عن كل مرة تقع فيها هذه المخالفة أو عن كل يوم من الأيام التي يتأخر فيها عن تنفيذ الشرط أو الأمر .

مادة ٩٣ - خضوع الملتزم للقوانين والقرارات والضرائب والرسوم :
يخضع الملتزم لجميع القوانين واللوائح والقائمة والتي تصدر مستقبلا وعلى
الأخص القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة
وعليه أن ينفذ كافة التدابير المتعلقة بالأمن والنظام التي تأمر بها الجهات
المختصة .

وعلى الملتزم أن يدفع كافة الضرائب والرسوم المقررة والتي تقدر مستقبلا .

مادة ٩٤ - مسئولية الملتزم : الملتزم مسئول وحده عن كافة الحوادث
والأضرار التي تنشأ عن استغلال الالتزام وعن كل المطالبات التي تترتب
على ذلك وعن أفعال مستخدميه وعماله وعن حالة المهمات وكيفية الاستغلال
وعن كل ما يتعلق بالالتزام .

مادة ٩٥ - عنوان الملتزم : عنوان الملتزم (أو وكيله أو محله المختار)
بالقاهرة الذي ترسل إليه فيه كافة المكاتبات والإخطارات هو (السيد
عبد اللطيف راضي أبو رجيلة) .

وتعتبر الإخطارات والمكاتبات التي تترك للملتزم أو ترسل إليه بالبريد
المسجل إلى العنوان المذكور كأنها أعلنت إليه إعلانا صحيحا وكل خطاب
أو إخطار يرسل إليه بالبريد المسجل يعتبر كأنه وصل إليه في حينه إلا إذا
أثبت عكس ذلك .

وعلى الملتزم أن يخطر البلدية كتابة عن كل تغيير يحصل في عنوانه
أو عنوان ممثله أو في محله المختار ولا تلزم البلدية بمراجعة هذا التغيير ما لم
يتم إخطارها بذلك .

ملحق رقم (١)

بيان خطوط أوتوبيس المجموعة الأولى

رقم الخط	بدايته	نهايته
١	مصر القديمة	ميدان باب الحديد
٢	ميدان جامع عمرو بن العاص	الدراسة
٣	ميدان المليك البحرية بالروضة	ميدان باب الحديد
٤	ميدان جامع عمرو بن العاص	دير الملاك (طريق السلخانة)
٥	الإمام الشافعي	شبرا

مادة ٩٧ - استرداد الالتزام : يجوز للمجلس البلدي أن يسترد الالتزام
في أي وقت بعد انقضاء خمس سنوات من مدته وذلك بعد إخطار الملتزم
بشأنه شهور بانه

وفي هذه الحالة يستولى المجلس البلدي على جميع المنشآت التي أقامها
الملتزم بالطريق العام وعلى جميع السيارات ويكون مسئولاً قبل الملتزم
عن دفع مقابل الاسترداد والتعويض المناسب عن المدة الباقية من الالتزام .

ويكون مقابل الاسترداد هو قيمة الموجودات بعد خصم الاستهلاك
السابق على أن يراعى في ذلك أن جميع الموجودات كانت ستؤول إلى المجلس
البلدي وهي بحالة جيدة بدون مقابل في نهاية مدة الالتزام .

كما يحسب التعويض السنوي عن المدة الباقية من الالتزام على أساس
متوسط ربح التأمين السابقين للاسترداد بعد خصم فائدة بالمعدل الذي
يجرى به العمل في السوق وقت الاسترداد مقابل التعديل برد رأس المال
للمستغلين .

مادة ٨٨ - الوفاة : ينقض الالتزام إذا كان الملتزم شخصا طبيعيا
وتوفي أثناء مدة الالتزام على أنه يجوز بقرار من المجلس البلدي التصريح
بإحلال وريثة الملتزم محل مورثهم إذا كان من بينهم من هو كفء لاستقلال
الالتزام أو كان من ينوب عنهم كفء لذلك .

مادة ٨٩ - الإفلاس والإعسار : ينقض الالتزام في حالة إفلاس
الملتزم أو إعساره .

مادة ٩٠ - السحب : ينقض الالتزام بسحبه في الأحوال الجائز
فيها ذلك ويجب في جميع الأحوال أن يصدر بالسحب قرار من المجلس البلدي .

مادة ٩١ - أحكام انقضاء الالتزام قبل انتهاء مدته : إذا انقضى
الالتزام قبل انتهاء مدته بسبب غير استعمال المجلس البلدي لحقه في الاسترداد
وغير الوفاة - يصبح التأمين الذي أودعه الملتزم من حق المجلس البلدي .

أحكام ختامية

مادة ٩٢ - قرارات المجلس البلدي بشأن المزايدة والالتزام : جميع
القرارات التي تصدر من المجلس البلدي في شأن المزايدة أو الالتزام تخضع
للأحكام الخاصة بوجوب التصديق عليها طبقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩

الخط رقم ٥ - الإمام الشافعي - شبرا :

يتدئ من شارع البساتين عند تقابله بشارع كامل محسن ويمر في شارع البساتين فشارع الطحاوية فشارع الامام الشافعي فشارع القادوية فشارع الفتح فيدان السيدة عائشة فيدان صلاح الدين فشارع السلطان حسن فشارع القلعة فيدان أحمد ماهر باشا فشارع حسن الأكبر فشارع علي باشا ذوالفقار فيدان باب اللوق فشارع الإستان فيدان الفلكي فشارع التحرير فيدان التحرير فشارع مريت باشا فشارع محمود بك بسيوني حيث تنقسم ساراته الى قسمين فينتجه نصفها الى شارع ماسبيرو فشارع ٢٦ يوليو ويقبجه النصف الثاني الى شارع الجلاء فشارع ٢٦ يوليو حيث تسير جميع السيارات في شارع ٢٦ يوليو فشارع المطبعة الأهلية فكوبرى الصنائع فشارع أبو الفرج فشارع ترعة جزيرة بدران فشارع ممرة حيث ينتهي عند تلاقيه بشارع شبرا وتعود سيارات كل قسم من نفس الطريق .

وتصل بعض سيارات هذا الخط الى بلدة البساتين من طريق شارع البساتين وتستخدم في استغلال هذا الخط سيارات ثقيلة تسع كل منها حوالى ٤٠ راكبا .

بيان خطوط أتوبيس المجموعة السادسة

رقم الخط	بيانه	
	بدايته	نهايته
٢٦	ميدان التحرير	حدائق القبة
٢٧	ميدان التحرير	المطرية
٢٨	ميدان الخازندار	عين شمس
٢٩	مصر الجديدة	ميدان العتبة ميدان التحرير
٣٠	ميدان العتبة	مصر الجديدة طريق شارع الجليش

الخط رقم ٢٦ - ميدان التحرير - حدائق القبة :

يتدئ من ميدان التحرير ويمر من شارع مريت باشا فشارع نهضة مصر فيدان باب الحديد فشارع نهضة مصر فشارع مصر والسودان حتى الميدان الواقع بآخره حيث ينتهى وتعود السيارات من نفس الطريق . وتستخدم في استغلال هذا الخط سيارات ثقيلة تسع كل منها حوالى ٤٠ راكبا .

الخط رقم ٢٧ - (ميدان التحرير - المطرية) :

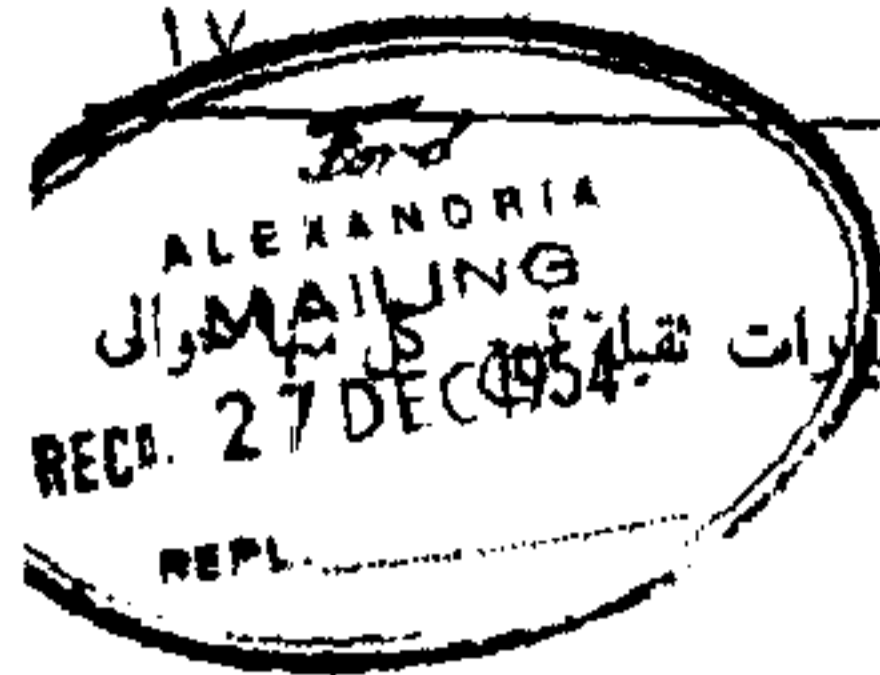
يتدئ من ميدان التحرير ويمر في شارع مريت باشا فشارع نهضة مصر فيدان باب الحديد فشارع نهضة مصر حتى شارع جعفر حيث تنقسم ساراته الى قسمين فينتجه نصفها الى شارع جعفر فيدان نخري فشارع جعفر فشارع عزت باشا فيدان الظاهر فشارع العباسية فيدان الحسينية فشارع العباسية فشارع ٢٣ يوليو فشارع محطة كوبرى القبة فشارع المفتى فشارع ابن سندر فيدان ابن سندر فشارع ابن سندر فشارع سايم الأول فشارع عين شمس فشارع محطة المطرية فزلقان محطة سكة حديد المطرية فشارع المطرية فشارع شجرة مريم فشارع منية مطر فشارع المطرية حيث ينتهى عند نقطة بوليس المطرية ويستمر النصف الآخر في السير في شارع نهضة مصر فشارع مصر والسودان فشارع المطرية حتى نقطة بوليس المطرية حيث ينتهى وتعود سيارات كل قسم من نفس الطريق .

وتستخدم في استغلال هذا الخط سيارات ثقيلة تسع كل منها حوالى ٤٠ راكبا .

الخط رقم ٢٨ - (ميدان الخازندار - عين شمس) :

يتدئ من ميدان الخازندار ويمر بشارع نجيب الرحمانى فشارع الجمهورية فيدان باب الحديد فشارع نهضة مصر حتى تقابله بشارع جعفر حيث تنقسم ساراته الى قسمين فينتجه نصفها الى شارع نهضة مصر فشارع ٢٣ يوليو - ويقبجه النصف الثاني الى شارع جعفر فيدان نخري فشارع جعفر فشارع عزت باشا فيدان الظاهر فشارع العباسية فيدان الحسينية فشارع العباسية فشارع السرايات فشارع عظيم الدولة فشارع العباسية فشارع ٢٣ يوليو حيث تسير جميع السيارات في شارع ٢٣ يوليو فكوبرى ابن سندر فشارع ابن سندر فيدان ابن سندر فشارع طومناى فيدان ابن الحكم فشارع ابن الحكم فشارع عين شمس حتى مزلقان سكة حديد السويس حيث ينتهى وتعود سيارات كل قسم من نفس الطريق .

وتستخدم في استغلال هذا الخط سيارات ثقيلة تسع كل منها حوالى ٤٠ راكبا .



وتستخدم في استغلال هذا الخط سيارات ثقيلة نوع ٤٠ راكبا .

ملحق رقم (٢)

من المجموعتين الأولى والسادسة - بيان الحد الأدنى لعدد السيارات المحددة للخدمة في كل خط والسيارات الاحتياطية

عدد السيارات المعدة للخدمة بما فيه الاحتياطي	بيان الخط	رقم الخط
	المجموعة الأولى	
١٨	مصر القديمة - ميدان باب الحديد	١
١٨	ميدان جامع عمرو بن العاص - الدراسة	٢
١٨	« الممالك البحرية - ميدان باب الحديد	٣
٢٤	« جامع عمرو بن العاص - دير الملاك	٤
٢١	الإمام الشافعي - ش. ا	٥
٤	خمس البساتين	
١٠٣		
	المجموعة السادسة	
٢٠	ميدان التحرير - حدائق القبة	٢٦
٢٨	« - المطرية	٢٧
٢٨	« انجازندار - عين شمس	٢٨
٢٦	« العتبة وميدان التحرير - مصر الجديدة	٢٩
٢٦	« - مصر الجديدة	٣٠
١٢٨		

الخط رقم ٢٩ (مصر الجديدة - ميدان العتبة
وميدان التحرير) :

يتدئ من الميدان الواقع أمام المدرسة الانجليزية شارع أبو بكر الصديق بمصر الجديدة ويمر بشارع هارون الرشيد في ميدان الجامع بشارع دمشق بشارع إبراهيم اللقاني بشارع ٢٣ بوليه بشارع نهضة مصر في ميدان باب الحديد بشارع نهضة مصر حتى مبنى جمعية الإسعاف حيث تنقسم سياراته الى قسمين . فيتجه نصفها الى شارع ٢٦ بوليه في ميدان الجمهورية بشارع عبد الحائق ثروت في ميدان العتبة حيث ينتهي وتعود سياراته من شارع البوستة في ميدان انجازندار بشارع الجنيينة بشارع الجمهورية بشارع ٢٦ بوليه في شارع نهضة مصر حتى مصر الجديدة - ويستمر النصف الآخر في السير في شارع نهضة مصر بشارع مريت باشا حتى ميدان التحرير حيث ينتهي وتعود سياراته من نفس الطريق .

وتستخدم في استغلال هذا الخط سيارات ثقيلة نوع كل منها حوالي ٤٠ راكبا .

الخط رقم ٣٠ (ميدان العتبة - مصر الجديدة طريق
شارع الجيش) :

يتدئ من ميدان العتبة ويمر في شارع الجيش في ميدان الحسينية بشارع العباسية حتى تقابله بشارع أحمد بك سعيد حيث تنقسم سياراته الى قسمين فيتجه نصفها الى شارع العباسية بشارع ٢٣ بوليه بشارع إبراهيم اللقاني ويتجه النصف الثاني الى شارع أحمد بك سعيد بشارع مصر والسودان فزلقان سكة حديد كوبري القبة بشارع محطة القبة في ميدان سراي القبة بشارع ابن سندر بشارع سكة الميدان بشارع إبراهيم اللقاني حيث تسير جميع السيارات في شارع إبراهيم اللقاني بشارع دمشق بشارع البارون اهبان في ميدان الكنيسة بشارع عثمان بن عفان في ميدان عثمان بن عفان بشارع أبو بكر الصديق حيث ينتهي بالميدان الواقع أمام المدرسة الانجليزية وتعود سيارات كل قسم من نفس الطريق .

قانون رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٥٤

بالتخصيص لوزير التجارة والصناعة في إصدار تراخيص
في البحث عن المعادن

باسم الأمة

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر والقوانين
المعدلة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يرخص لوزير التجارة والصناعة في إصدار تراخيص
في البحث عن المعادن الى الشركات والأفراد الميئنة أسماؤهم بالحدود
الملحق بهذا القانون وفي المناطق الميئنة قرين اسم كل منهم وطبقا
لشروط المراقبة .

مادة ٢ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤)

وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس الوزراء

حسن مرعي جمال عبد الناصر حسين ، بكباشي (أ.ح)

ملحق رقم ٣

بيان الحد الأقصى للتعريف على الخطوط

رقم الخط	بيان الخط	الحد الأقصى للتعريف		طوله بالتقريب
		أولى	ثانية	
		م.م	م.م	م.ك
	المجموعة الأولى :			
١	مصر القديمة - ميدان باب الحديد	٢٥	١٥	٨,٧٥٠
٢	ميدان جامع عمرو - الدراسة ...	٢٥	١٥	٨,٥٠٠
٣	ميدان المسالك البحرية - ميدان باب الحديد	٢٥	١٥	٩,٠٠٠
٤	ميدان جامع عمرو - دير الملاك	٣٥	٢٠	١٢,٠٠٠
٥	الإمام الشافعي - شبرا ...	٢٥	١٥	١٠,٥٠٠
	المجموعة السادسة :			
٢٦	ميدان التحرير - حدائق القبة ...	٣٠	١٥	٧,٥٠٠
٢٧	» » - المطرية ...	٤٠	٢٠	١٤,٠٠٠
٢٨	ميدان انجازندار - عين شمس	٤٠	٢٠	١٤,٠٠٠
	(طريق العباسية) ...	٤٠	٢٠	١٣,٠٠٠
	(طريق نضمة مصر) ...	٤٠	٢٠	١٣,٠٠٠
٢٩	مصر الجديدة - ميدان العتبة وميدان التحرير	٤٠	٢٠	١٢,٥٠٠
٣٠	ميدان العتبة - مصر الجديدة (طريق شارع الجيش وشارع مصر والسودان)	٤٠	٢٠	١٢,٥٠٠